



حققت إيرادات تشغيلية بلغت 10,15 ملايين دينار وأرباحاً تشغيلية بـ 7,31 ملايين دينار.. وسط التحديات الجيوسياسية

5,99 ملايين دينار صافي أرباح «البورصة» في الربع الأول

عقدت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية اجتماعاً لمجلس إدارتها يوم الخميس 30 أبريل الماضي، حيث أعلنت عن نتائجها المالية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2026، مسجلة صافي ربح بلغ 5,99 ملايين دينار، وبلغت ربحية السهم 29,82 فلساً. كما حققت الشركة إجمالي إيرادات تشغيلية بلغت 10,15 ملايين دينار خلال الفترة نفسها، فيما بلغت الأرباح التشغيلية 7,31 مليون دينار للفترة المنتهية في 31 مارس 2026، وبلغ إجمالي أصول بورصة الكويت نحو 145,24 مليون دينار، في حين بلغت حقوق المساهمين العائدة لمساهمي الشركة الأم 85,26 مليون دينار كما في 31 مارس 2026.

وقدرتها على الحفاظ على زخمها الاستراتيجي، وخاصة في ظل التحديات الجيوسياسية التي شهدتها شهر مارس، حيث سجل السوق أحد أكثر مستويات الأداء استقراراً على مستوى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ويأتي ذلك نتيجة لاستراتيجية تنموية طويلة الأجل ركزت على تطوير البنية التحتية للسوق، وتعزيز الأطر التنظيمية، وترسيخ منظومة حوكمة تتماشى مع أفضل المعايير العالمية. ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية في مطلع شهر مارس، وما صاحبها من ارتفاع في مستويات عدم اليقين، إلى جانب التأثيرات على إمدادات الطاقة وتكاليها ومسارات التجارة الدولية، أظهر السوق قدرة واضحة على التكيف واتصاف الصدمات.



بدر ناصر الخرافي

الخرافي: النتائج المحققة تؤكد مباشر على صلابة نموذج أعمال الشركة وقدرتها على توليد إيرادات مستدامة

المحليين. كما ارتفعت حصة تداول المستثمرين المؤسسيين بنسبة 7,20٪ لتبلغ 73,28٪ من إجمالي التداولات في السوق، في حين شكلت تداولات المستثمرين الأفراد 26,72٪ من إجمالي التداولات في السوق، ما يعكس التحول النوعي في تركيبة السوق ويعزز كفاءة التسعير ويخفض مستويات التذبذب.



محمد سعود العصيمي

العصيمي: التطوير المستمر للبنية التحتية أسهم في تعزيز كفاءة السوق وتحسين موثوقية عمليات التسوية

المتعدد الأصول، بما يوسع الخيارات أمام شرائح متنوعة من المستثمرين، ويفتح آفاقاً جديدة للتمويل أمام الشركات والمؤسسات. وأكد أن هذه المبادرة تأتي من استراتيجية واضحة ترى في تعدد قنوات الأصول ركيزة لبناء سوق مال ناضج يضاهي نظرائه في الأسواق الدولية الناشئة. وأكد أن بورصة الكويت تتطلع

تحولاً نوعياً يستهدف إثراء آفاق تمويلية وأعداء المصدرين والمستثمرين على حد سواء.

تعزيز جاذبية السوق

واستمرت بورصة الكويت في تعزيز جاذبية السوق خلال الربع الأول من عام 2026، حيث شهدت هذه الفترة محطة بارزة تمثلت في إدراج شركة ترولي للتجارة العامة ضمن السوق «الأول»، ليرتفع بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصة إلى 141 شركة. ويعكس هذا الإدراج الثقة المتنامية في سوق المال الكويتي وقدرته على استقطاب كيانات تشغلية نوعية تسهم في زيادة القيمة السوقية وتعميق السوقية.

وفي هذا الصدد، قال العصيمي: «إن إدراج شركة ترولي في مارس 2026، وتحديداً في ظل الظروف والتوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، يبعث برسالة جوهريّة حول مرونة بيئة الأعمال في الكويت. كما يبرهن هذا الإدراج على متانة الاقتصاد الوطني وسوق المال الكويتي وقوة أساسياتهم، مؤكداً كفاءة المؤسسات المالية المنظمة الرقابية في ضمان استدامة الأعمال واستقرار الأداء المالي رغم التحديات الجيوسياسية، وهو ما يعزز من مكانة البورصة كواجهة استثمارية إقليمية رائدة.»

ويكسب هذا الزخم استمرار التقدم في تطوير هيكل السوق والارتقاء بمعياره، لا سيما في أعقاب المراجعة السنوية التي أسفرت عن ترقية عدد من الشركات إلى السوق «الأول»، مما ساهم في تعميق الشريحة القيادية ورفع جودة الأصول المدرجة. وقد استقرت القيمة السوقية الإجمالية بنهاية الربع الأول عند نحو 50,48 مليار دينار، ما يعكس متانة القاعدة الرأسمالية للسوق وقدرته على الحفاظ على مستويات أداء تشغيلية متماسكة.

أداء تشغيلي مستقر

ويعكس أداء سوق المال الكويتي خلال الربع الأول من عام 2026 استقراراً في مستويات النشاط، مدفوعاً بتطورات تشغيلية وهيكلية شهدت وتيرة التداول انتظاماً ملحوظاً، في ظل استمرار تنفيذ مبادرات تطوير البنية التحتية، بما أسهم في دعم بيئة تداول أكثر كفاءة وشفافية.

وتعليقاً على ذلك، قال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي: «شهد الربع الأول من عام 2026 أداء مستقرًا لنشاط التداول، حيث بلغ إجمالي قيمة التداول 3,72 مليار دينار، بمتوسط يومي قدره 66,44 مليون دينار. كما ارتفع عدد صفقات الأجنبي المنفذة خلال الربع الأول بنسبة 7,30,38٪ على أساس سنوي، نتيجة للتطورات المستمرة في البنية التحتية، والتي أسهمت في تعزيز كفاءة السوق وتحسين موثوقية عمليات التسوية لكافة المشاركين فيه.»

المنظومة التقنية والتشغيلية.. مرونة وكفاءة

شدد الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد العصيمي على أن بورصة الكويت أثبتت، كفاءة ومرونة منظومتها التقنية والتشغيلية في ظل التوترات الجيوسياسية، وذلك عبر تفعيل خطط إدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يضمن استدامة العمليات وحماية مصالح المستثمرين. كما أكد أن هذه الجاهزية العالية في التعامل مع الظروف الاستثنائية تعكس مستوى الانضباط المهني للسوق، وتسهم في تهيئة بيئة استثمارية متكاملة تدعم ترسيخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي رائد.

الاستفادة من الفرص المستقبلية

قال بدر الخرافي: «تواصل بورصة الكويت تنفيذ استراتيجيتها بثقة عالية، مع تركيز واضح على تعظيم القيمة طويلة الأجل للمساهمين، وتعزيز تنافسية السوق، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير المنتجات والخدمات. وتؤمن بورصة الكويت بأنها في موقع قوي يمكنها من الاستفادة من الفرص المستقبلية، بما يسهم في ترسيخ مكانة دولة الكويت كمركز مالي إقليمي، ويوكل أهداف رؤية الكويت 2035.»

وتعليقاً على النتائج، قال رئيس مجلس إدارة شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بدر ناصر الخرافي: «على الرغم من التوترات الجيوسياسية الإقليمية وحالة عدم اليقين الاقتصادية، حققت بورصة الكويت صافي ربح بلغ 5,99 ملايين دينار خلال الربع الأول من 2026، فيما بلغت الإيرادات التشغيلية 10,15 ملايين دينار، في تأكيد مباشر على صلابة نموذج أعمال الشركة، وقدرتها على توليد إيرادات مستدامة، والحفاظ على كفاءة تشغيلية وانضباط مالي بالرغم من التحديات.»

وأضاف الخرافي: «واصلت بورصة العمل بتنسيق وثيق مع هيئة أسواق المال لضمان الامتثال الكامل للتوجيهات الرقابية، وتعزيز استقرار وكفاءة منظومة السوق، بما يرسخ الثقة ويحد من المخاطر، وذلك في إطار التزامها المؤسسي الصادر باعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال.» وأشار الخرافي إلى أن مؤشرات هيكل السوق تواصل التحسن، حيث ارتفعت حصة تداول المستثمرين الدوليين بما في ذلك الخليجيين بنسبة 8,92٪ خلال الربع الأول لتشكل 73,20٪ من إجمالي التداولات، مقابل 78,40٪ للمستثمرين

تقريره العاشر للاستدامة لعام 2025 يعكس التقدم الملحوظ الذي حققه البنك في تعزيز ريادته بالتمويل المستدام والخدمات المصرفية المسؤولة

«الوطني» يصدر تقرير «الاستدامة» في صميم أعمالنا: من الإستراتيجية إلى الأثر

تماشياً مع دوره الريادي ونهجه المؤسسي نحو دمج الاستدامة بشكل كامل في صميم أعماله التجارية وعملياته التشغيلية، أصدر بنك الكويت الوطني تقريره العاشر للاستدامة تحت عنوان: «الاستدامة في صميم أعمالنا: من الاستراتيجية إلى الأثر»، محمداً التزامه بتحقيق أثر فعلي طويل الأمد في مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يعزز مرونة أعماله ويرسخ ريادته في القطاع المصرفي. ويعكس التقرير التقدم الملحوظ الذي حققه البنك خلال عام 2025 في تعزيز ريادته في التمويل المستدام والخدمات المصرفية المسؤولة، من خلال تطوير أطر الحوكمة، وتوسيع الشفافية المناخية، وتوسيع نطاق الحلول التمويلية المستدامة، ورفع كفاءة إدارة الموارد، بما يتماشى مع أفضل المعايير والممارسات العالمية. ويستند التقرير في محاوره إلى 4 ركائز رئيسية تشكل أطر استراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للبنك، حيث يتضمن تفاصيل ما تم إنجازه في كل من الركائز الـ 4، والتي تتكون من (الحوكمة من أجل المرونة، والخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في مجتمعاتنا)، والقضايا الجوهرية المتعلقة بكل ركيزة، إلى جانب المبادرات التي نفذها «الوطني» في كل منها.



أحرز بنك الكويت الوطني تقدماً جوهرياً في ركيزة الحوكمة من أجل المرونة خلال عام 2025، من خلال تطبيق بطاقة تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية على جميع محافظ الإقراض غير الموجهة للأفراد والتي تم تعميمها على مستوى المجموعة في أكتوبر 2025، بما يضمن دمج اعتبارات الاستدامة ضمن قرارات الائتمان والمعاملة مع المعايير العالمية للخدمات المصرفية المسؤولة. كما طور البنك إطاراً مستقلاً لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمؤسسية يشمل مخاطر التغيير المناخي، مع دمج الاعتبارات المناخية

بالتكامل ضمن عمليات إدارة المخاطر والتخطيط الرأسمالي. واستخدم البنك نموذجاً خاصاً بالإنفاصات المالية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على تحليلات مستندة إلى إطار عمل شبكة البنوك المركزية (NGFS) لتقييم المخاطر المناخية بشكل نصف سنوي كجزء من إطار عملية التقييم كجزء من كفاية رأس المال (ICAAP)، بما يعزز موافاة المرونة المالية مع المسؤولية البيئية. وواصل «الوطني» خلال عام 2025 تعزيز شراكته في مبادرة الشركة من أجل المحاسبة المالية للكربون

الخضراء التي أصدرها البنك في منتصف عام 2024، والذي أظهر تخصيص 625,44 مليون دولار لتمويل مشاريع خضراء وتحقيق فوائد بيئية ملموسة، حيث ساهم أول إصدارات البنك من السندات الخضراء بقيمة 18 مليوناً أنضخ في مناطق الشرق الأوسط وأوروبا وأميركا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ. ومن إنجازات «الوطني» خلال عام 2025 في مجال الخدمات المصرفية المسؤولة، إبرامه أول اتفاقية قرض أخضر بقيمة 6,11 مليارات دولار حتى 31 ديسمبر 2025. كما نشر البنك أول تقرير تخصيص وأثر السندات

جانب تحسين كفاءة الطاقة والمياه في جميع مواقع البنك التشغيلية، بما يشمل المقر الرئيسي وشبكة الفروع، عبر أنظمة إدارة المباني، وتحسين أنظمة التكييف، وتحديث أنظمة تدوير المياه، واستخدام حلول الطاقة الشمسية، بما عزز الأداء البيئي والكفاءة التشغيلية عبر مختلف مواقعها. كما واصل البنك تقديم أسعار تفضيلية على القروض الإسكانية الصديقة للبيئة وقروض السيارات الكهربائية لدعم خيارات المستهلكين الأكثر استدامة.

في إطار ركيزة الاستثمار في مجتمعاتنا، واصل بنك الكويت الوطني ترسيخ دوره كشريك رئيسي في دعم التنمية المستدامة، من خلال مساهماته المستمرة في مجموعة واسعة من المبادرات المجتمعية. وشهد العام إكمال وافتتاح مشروع تطوير الوجهة البحرية في الشويخ، الذي يمثل إضافة بارزة للبنية التحتية الترفيهية والسياحية في الكويت. كما تزامن ذلك مع تنفيذ مشاريع إنشاء مبنى مواقف سيارات متعدد الأدوار ضمن مشروع تطوير منطقة شرق، وذلك بالتعاون مع بلدية الكويت وشركة الشعب الوطنية العقارية، إلى جانب إنشاء حديقة عامة، بما يعكس التزام البنك بتطوير البيئة الحضرية، وتحسين جودة الحياة، ودعم النمو المستدام. وخلق قيمة اجتماعية ملموسة. وفيما يتعلّق بتوطين الوظائف، واصل بنك الكويت الوطني تركيزه على استقطاب وتطوير الكفاءات الوطنية والاحتفاظ بها، حيث ارتفع معدل التكويت إلى 77,4٪ بنهاية العام، بما ينسجم مع متطلبات نمو الكويت المركزي. الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، في إطار التزامه بدعم تنوع الاقتصاد الكويتي، حيث سجلت محفظة تمويل هذا القطاع نمواً بنسبة 5,43٪ على أساس سنوي، ما يعكس استمرار الطلب ودور البنك في تمكين نمو القطاع الخاص. وبالتوازي مع ذلك، واصل البنك جهوده في تعزيز الشمول المالي، من خلال توسيع نطاق الخدمات المصرفية الأصممة خصيصاً للفئات المختلفة من العملاء. وارتفع عدد الحسابات ضمن شريحة «العامل» إلى 125,850 حساباً بنهاية العام، مسجلاً نمواً بنسبة 14,3٪ على أساس سنوي، بما يعزز إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكثر شمولاً. كما واصل بنك الكويت الوطني الاستثمار في نشر الثقافة المالية وبناء القدرات، حيث شهد برنامج «Bankee» - أحد أبرز مبادرات البنك الهادفة إلى تعزيز الوعي المالي لدى طلبة المدارس في الكويت - توسعاً ملحوظاً خلال عام 2025، مستفيداً منه 53,098 طالباً وطالبة، إلى جانب 11,321 معلماً ومعلمة.

تمكين الكوادر البشرية

سجل الوطني تقدماً ملحوظاً في تمكين كوادره البشرية وتعزيز التنوع والشمول، فقد شكلت النساء نسبة 42,4٪ من إجمالي القوى العاملة على مستوى المجموعة. وشغلن 27,2٪ من المناصب الإدارية. وفي عام 2025، عزز البنك هذا التوجه من خلال إنشاء مجلس للتنوع والشمول على مستوى المجموعة، بما يدعم الحوكمة ويعزز المساواة ويضمن دمج أولويات التنوع والشمول ضمن توجهات الاستراتيجية المؤسسية.

مسيرة التحول الرقمي

شملت التطويرات أيضاً تحديث أنظمة المشتريات من خلال دمج SharePoint وOpenText، ما أسهم في أتمتة إدارة الفواتير وسير العمل، إلى جانب رقمنة عمليات الموافقات الائتمانية ومراقبة الاستثناءات، الأمر الذي ساهم في تعزيز الحوكمة والكفاءة التشغيلية. كما واصل البنك في عام 2025 دفع مسيرة التحول الرقمي من خلال تقديمه للعديد من المبادرات مثل أتمتة الرقم السري والعديد الرقمي، بما يعزز المعاملات غير النقدية، ويرفع الكفاءة التشغيلية، ويساهم في تقليل استخدام الورق، بما ينسجم مع رؤية الكويت للاقتصاد الرقمي. وفي السياق ذاته، واصل بنك وياي - أول بنك رقمي تأسس في الكويت - توسيع نطاق ممارساته الصديقة للبيئة، حيث أصبحت أكثر من 80٪ من بطاقته مصنوعة من مواد معاد تدويرها، كما تم تحويل بطاقة «وياي أورا» مسبقاً الدفع إلى بطاقة رقمية بالكامل، بما يلغي استخدام الورق والتغليف البلاستيكي.

توسع تدريجي بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي

ضمن ركيزة الاستفادة من قدراتنا، استمر بنك الكويت الوطني في التوسع التدريجي بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي عبر وظائفه الأساسية لتعزيز الكفاءة التشغيلية والابتكار، وهو ما توج بحصوله على جائزة التميز في الذكاء الاصطناعي خلال قمة مايكروسوفت للذكاء الاصطناعي التي أقيمت في الكويت. كما أتاح البنك للملاء إمكانية فتح الحسابات بالكامل عبر القنوات الرقمية باستخدام تطبيق هويتي وتقنية التعرف على الوجه، دون الحاجة إلى زيارة الفروع، وذلك من أجل توفير تجربة مصرفية أكثر سهولة ودعمًا للشمول المالي.